واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في مدة يسيرة
للولي هو لا يكفر بقوله لا أصلي الجمعة والا يشترط في صحة
الايمان تجرد معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصفاته فقال
بعضهم وجبه تقالت كنت ظننت أن الله في السماء كفرت
ولا يكفر انا نزعون وانا ابليس الا اذا قال اعتقاد كما عتقاد
كما عتقاد فرعون واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار
كنت كافرا فاسلمت استحل اللواطة بزوجته كفر عند
جمهور ويكفي وضع رجله على المصحف استخفافا والا لا
الاستهزاء بالكفر وبالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار
اصل الوتر والاضحية وبترك الصلاة عمدا وانا ي مستحقا
ليتكاسلا او مولدا ويكفر بادعاء علم الغيب ويكفر بقولها
لا اعرف الله الا ستهزاء بالاذان كفر دون المؤذن قال
التاجران الكفار دار الحرب خير دار الاسلام والمسلمين
لا يكفر اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه
انه قبيح السلام لا ركبت كبيرة غليظة ولا يكفر بقوله
لا تجحف قتلك فان موسى عليه السلام اعجب نفسه فهلك وستغفر
فان فسره بما يكون كفرا كفر قيل له قل لا اله الا الله فقال
لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال ما احب الى من الله
ان اراد المشتهاة وان اراد محبته الطاعة كفر عمدا
الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الوسخ بقوله عم او كشف
عنده عورته وكذا الوضع عيسى ليسجد له وكذا اتخاذ الصنم
لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسجد ونحو مما يعظم
ولو استهزاء خاصة لقصد الاستخفاف فكذلك وكذا التوتر
بزنار اليهود والنصارى حتى كنيستهم ولم يدخل ولو قال
كنت استهزئ بهم لا اعتقد دينهم صدق ديانة ويكفر اذا

شك في صدق النبي هم او سبه او نقصه او صغره في قوله
تسجيد خلاف والاصح له تحتنيه ان لا يكون الله بغيضه اما كان
عداوة ولو ظن الفاجر نبيا فهو كافر تكبني ويكفر بنسبة الانبيا
الى الفواحش كزنهم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف
بهم وقيل له ولو قال لم يصح الحال النبوة قبلها كفر لانه رد
المنصوص اذ لم يعرف أن محمدا آخر الانبياء فليس مسلم لانه
من الضروريات الدينية كتاب اللقيط واللقطة
واللابن والفقوط يحمل الجعل لرد الآبق اذا اراده من غير المالك
المسيد اذا رده احد الاثنين مطلقا الى احدهما او احد الزوجين
لاخر او وصي اليتيم او من يعوله او منقطعا به مالكه في قريته
اليه او رده السلطان او الحقير فالمستثنى عشرة من اطلاقه الآتي
لو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم يجز
له وان كان فقيرا فكذلك الا باذن القاضي الصبي في التقاط
كالبالغ والعبد كالحر وان رده العبد الآبق فالجعل لمولاه ان
اشهد اراد الآبق انه اخذه ليرده على مالكه انتفى الضمان عنه و
استحق الجعل والا فلا فيهما الفتوى على جوازها بالفلوس النافقة
يصح الاذن في موضع يجري التعامل فيها وفي غيره من استقبل
شهادته له ليجوز شركة القراء والوعاظ والدلالين والنخاسين
والحمالين بحكم الشهود في الحاكم وان شرطا الربح للعامل اكثر
من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة
ولكل منهما ربح ماله اذا عمل احد الشريكين دون الآخر بعذر
او بغيره فالربح بينهما على ما شرطا وان تفاوتا مقدارا ان تقبل
عقد شركة فعمل احدهم كان له ثلث الربح وله شيء للآخرين
قال ما اشتريت اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال
نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فقال قد اشركتك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)